٤ إصابات في اللاذقية

الصحة تنفي وجود أية وفيات بالكوليرا في دمشق

الوطن

نفت وزارة الصحة ما يتم تداوله في بعض «وسائل الإعلام» عن وجود وفيات ناجمة عن مرض الكوليرا في دمشق.
وبينت الوزارة في بيان لها عبر قناتها على تلغرام أن عدد الإصابات المثبتة حتى الآن، في محافظة حلب ٢٠ اصابة، وفي اللاذقية ٤، ودمشق ٢ (قادمين من حلب إحداها مرافق المريض دون أعراض)
واوضحت الوزارة أن عدد الوفيات بلغ وفاتين في حلب (بسبب تأخر طلب المشورة الطبية ووجود أمراض مزمنة مرافقة)
واشارت الوزارة أي أنها ستقوم بإصدار تحديث عن الوضع الوبائي يتم نشره عبر منصاتها الرسمية حول مرض الكوليرا كل ٤٨ ساعة لتسهيل الحصول على المعلومة من مصدرها المؤكد والحصري.
واكدت الوزارة أنها تقوم على مدار الساعة بالترصد الوبائي للمرض واتخاذ الإجراءات المناسبة لتطويقه بالتعاون مع الجهات المعنية مع التنويه أن العلاج متوفر بكافة أشكاله وتم تعزيز وتزويد المشافي بمخزون إضافي من العلاج تحسباً لأي زيادة في أعداد الحالات المحدودة حتى الآن.
كما تدعو وزارة الصحة المواطنين لضرورة أهمية اتباع إجراءات وسلوكيات الصحة العامة مثل غسل اليدين، شرب المياه من مصدر آمن، غسل الفواكه والخضار بشكل جيد، طهي الطعام وحفظه بدرجة الحرارة المناسبة، عدم شرب أو تناول أي شيء مجهول المصدر أو يشك بسلامته. إضافة إلى أهمية طلب المشورة الطبية المبكرة في حال الاشتباه بالإصابة.
وتهيب وزارة الصحة بضرورة توخي الدقة وأخذ المعلومة من مصدرها فقط حيث أن وزارة الصحة حصراً هي المعنية بالإعلان عن أي مرض أو وباء وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية لضمان صحة الفرد والمجتمع.

جناحان للحالات المشتبه بإصابتها

حلب تسجل وفاة شخصين متقدمين بالعمر بسبب الكوليرا

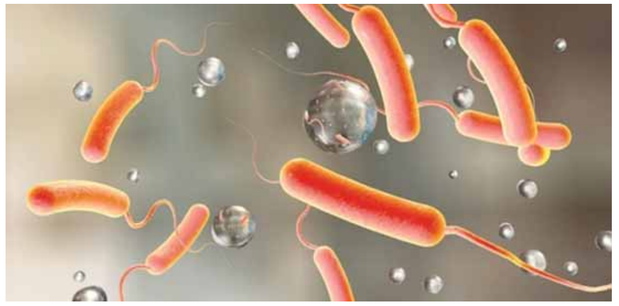

حلب- خالد زنكلو

منذ إماطة وزارة الصحة السبت الماضي اللثام عن رصد ١٥ إصابة بمرض الكوليرا في حلب وإصدارها «بيان استجابة» أعلنت فيه تزويد المشافي بمخزون إضافي من العلاج المتوافر بكل أشكاله تحسباً لزيادة أعداد الإصابات التي ما زالت «ضمن الحد الطبيعي»، سادت مخاوف لدى سكان المدينة من زيادة أعداد الحالات ما لم تتخذ إجراءات وتدابير مشددة وإسعافية، ولاسيما مع ورود تقارير إعلامية تحدثت عن تستر الجهات الصحية عن الأمر في انتظار صدور بيان عن الوزارة.
واستبقت مديرية صحة حلب بيان الوزارة بتخصيص جناحين في أحد مشافيها لاستقبال الحالات المشتبه بإصابتها بالكوليرا، بالتوازي مع تواتر حديث العديد من الأطباء الاختصاصيين في المدينة عن حالات مشتبه بإصابتها بالمرض، مع كشف المديرية عن إجراءات «تقص وتدقيق» في حالات الإسهالات، العرض الأبرز للمرض، الواردة إلى مشافيها مع إصدار تعميم للمشافي باستقبال حالات الإسهالات المائية.
تزامن ذلك مع عقد اجتماع في مجلس محافظة حلب لتوزيع المهام على القطاعات لاتخاذ «تدابير وقائية»، إلى جانب تكثيف جولات الرقابة التموينية لإغلاق معامل الثلج، التي تستخدم مصادر مياه «غير مضبوطة»، وبشك أنها ملوثة بالكوليرا، إلى جانب الإيعاز إلى أصحاب المطاعم بتجنب تقديم الحشائش في أطباق الطعام، واللجوء إلى إتلاف الخضراوات وحشائش تسقى بمياه الصرف الصحي من الجهات المعنية، وهنا بيت القصيد!
بعد ذلك، خرج مدير صحة حلب زياد حاج طه إلى العلن بتصريح يقول فيه: إن سبب وفاة حالتين كونهما لشخصين متقدمين في السن وفقدا كميات كبيرة من السوائل بعد تأخرهما عن مراجعة المشفى خمسة أيام، ما أدى إلى جفاف كبير وقصور كلوي، وأشار إلى أن المديرية تتابع جميع الحالات المضمومة التي تردها، وتجري التحاليل اللازمة للكشف عن نوعية الإصابة وعلاجها.
من جهته، صرح مدير مؤسسة المياه في حلب أحمد نور الناصر أن المديرية تراقب بشكل مستمر المياه الموزعة في الخزانات وخطوط الأحياء، وتعمد إلى تعقيمها بالكلور «ضمن الحد الأعلى للتركيز المسموح به»، إضافة إلى أخذ عينات من مياه الشرب من المحطات ومن المصادر لتحليلها بشكل دائم، وشدد على أنه «لا يوجد أي حالة تلوث أو بكتيريا مسببة لأي مرض».
مقابل ذلك، تمنى الناشط الإعلامي والحقوقي علاء السيد، في حديث لـ«الوطن»، أن تلحظ الجهات الحكومية أن الكوليرا مرض ينتقل حصرا عبر براز الشخص المصاب «وذلك بعدما يصب هذا البراز في مجاري الصرف الصحي التي تسير بشكل موازٍ في مدينة حلب بأنابيب مغلقة ومعزولة إلى جانب مجرى نهر قويق المكشوف، وتصب في محطة معالجة مياه الصرف الصحي في منطقة الرامومة، إذ يجب أن تعالج وتخرج من هذه المحطة مياه نظيفة لكن جرى سرقة معداتها خلال سيطرة المسلحين على منطقتها، وتوقفت عن العمل».
وأضاف السيد: «تلتقي مياه الصرف الصحي بمياه نهر قويق، التي تزود أساساً بالمياه العذبة من نهر الفرات عبر مضخات تصب مياهها في شلال منطقة مشفى الكندي لتسير بقناة مكشوفة عابرة مدينة حلب، بعد ما تلتقي مياه قويق العذبة مع مياه الصرف الصحي (المجاري) في منطقة الرامومة وتصب في سهول جنوب حلب انطلاقا من الرامومة، ثم منطقة الوضيحي باتجاه سهول جنوب حلب لتسقي هذه المياه الأراضي الزراعية، التي تعد المصدر الرئيسي للخضراوات لمدينة حلب».
ولفت إلى أن جميع الخضراوات التي تنمو قريباً من التربة المسقية بمياه الصرف الصحي «يعلق عليها أجزاء غير مرئية بالعين المجردة من هذا البراز الملوث بالكوليرا، وهي لا تزول بالغسيل بالماء، بل يجب قطعاً نقعها بالماء والصابون قبل تناولها، وعدم فعل ذلك يجعل إمكانية الإصابة مرتفعة جداً بمجرد تناولها، وهي تقدم سلطات مرافقة لوجبات المطاعم، ولا يتم التأكد فعليا من قيام المطاعم بنقعها بالماء والصابون قبل تقديمها»، ولفت إلى أن عامل المطعم المصاب الذي لم يقص أظافره ويغسل يديه بعناية بالماء والصابون ويرتد الكفوف عند تعامله مع الطعام المقدم للزبائن «هو ناقل أساسي للكوليرا».
وبينما أكد السيد أن مياه الشرب التي تضخها شركة مياه حلب معالجة بالكلور ولا تحمل الجراثيم، وكشف أن مياه الآبار داخل المدينة «قريبة من مياه الصرف الصحي، وتتلوث بها عادة، ومعظم معامل قوالب البوظ الذي يباع في الشوارع تعتمد على مياه الآبار وليس على مياه الشركة لتوفير تكلفة المياه، وهذه القوالب غالباً ملوثة بالجراثيم ويجب الامتناع تماماً عن استخدامها».
واقترح من أجل مكافحة المرض «إعادة ضخ مياه الفرات في مجرى قويق عبر شلال الكندي لتخفيف تركيز مياه الصرف الصحي المستخدمة للري، وبالتالي، تخفيف التركيز الجرثومي في هذه المياه، بعدما توقف الضخ، الذي هو من اختصاص وزارة الموارد المائية، منذ فترة، عدا تأهيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الشيخ سعيد وإعادتها للعمل، علماً أنها تابعة إدارياً لوزارة الموارد المائية، ومن الممكن في حال عدم توافر التمويل اللازم، الاستعانة بالمنظمات الدولية الداعمة للمشاريع الصحية في سورية لتمويل هذا التأهيل».
ودعا أيضاً إلى منع بيع الخضراوات «الأكثر حملاً للمرض في الأسواق، كالبقدونس مثلاً، عبر مراقبة وجودها في سوق الهال، وهذا من اختصاص مديرية التموين، إلى جانب منع المطاعم ومحال المأكولات من تقديم أي وجبة مرفقة بالخضراوات والسلطات، وهذه المسؤولية على عاتق مديرية الشؤون الصحية التابعة لمجلس مدينة حلب، ويمكن لمديرية السياحة المساهمة بالرقابة على ذلك بالنسبة للمطاعم الخاضعة لإشرافها».
وختم حديثه بالقول: «يجب على جميع الجهات الحكومية المختصة مراقبة نظافة عمال المطاعم وقص أظافرهم والتزامهم بارتداء الكفوف وعزل العامل المصاب فوراً عن عمله بهذه المطاعم، وإيقاع العقوبات الرادعة بمن يتهاون بذلك من أصحاب المطاعم، مع منع عربات الطعام الشعبية المكشوفة، كتلك التي تقدم المشاوي وغيرها، عن العمل هذه الفترة لصعوبة الرقابة على نظافة ما تقدمه من خضراوات تدخل في تركيب السلطات المرفقة بالطعام. وهي مسؤولية قسم شرطة البلدية». وحض مديرية الصحة على القيام بحملة توعية «شعبية واسعة لأسباب الإصابة وطرق الوقاية وطرق العلاج، ويمكن حض المساهمة الشعبية بكل أشكالها على المشاركة بها تحت إشراف مديرية الصحة».

تربية اللاذقية تستنفر

اللاذقية - عبير سمير محمود

طالبَ مواطنون بأن يتم توفير المياه وسط هذه الظروف الجوية الحارة ومع بداية الدوام المدرسي حرصاً على النظافة العامة التي تتطلب الحرص على النظافة الشخصية والمنزلية وحتى المرافق العامة كالمدارس وغيرها من أماكن تجمعات قد تكون مصدراً للإصابة والعدوى بالمرض.
وفي السياق، أكد مدير التربية في اللاذقية عمران أبو خليل لـ«الوطن»، أنه لم يتم تسجيل أي إصابة أو أي حالة مشتبه فيها بالكوليرا في المدارس بالمحافظة، (حتى ساعة إعداد المادة)، مشيراً إلى متابعة الأمور الصحية من قبل الصحة المدرسية في جميع المدارس.
وأشار إلى أنه منذ بداية العام الدراسي تتم متابعة الإرشادات الوقائية من الأمراض الوبائية وغيرها في مدارس اللاذقية، من ناحية تنظيف المدارس وخزانات المياه.
وشدد أبو خليل على متابعة عمل المقاصف المدرسية ومنع أي شخص من العمل بالمقصف في حال لم يكن حاصلاً على شهادة صحية، مشيراً إلى الاهتمام بالنظافة في المرافق الصحية والعامة والتأكيد على النظافة الشخصية للطلاب وغسل اليدين بالماء والصابون.
ولفت مدير التربية إلى إصدار تعميم استناداً للتعليمات والبلاغات والتوجيهات الوزارية بخصوص تأمين بيئة صحية وسليمة ورفع المستوى الصحي للمجتمع المدرسي من خلال تعزيز الخدمات الصحية الوقائية للتلاميذ والطلاب والمعلمين والعاملين في الحقل التربوي بشكل عام.
وينص التعميم (الذي حصلت الوطن على نسخة منه) على تقفد الجاهزية التامة للبيئة الفيزيائية في المدارس، والتأكد من نظافة المناهل ودورات المياه والخزانات، وإبلاغ دائرة الأبنية المدرسية عن الأعطال لإصلاحها في حال وجودها إضافة إلى تأمين الكميات الكافية من الصابون والكلور والحرص على توافر المياه النظيفة في مدارسكم.
حسب التعميم يتم العمل على تعقيم المدارس بالكلور الممدد ووفق خطة التعقيم المعممة من مديرية الصحة المدرسية في وزارة التربية مع بداية العام الدراسي والتأكيد على التنظيف اليومي ومراقبته من قبلكم وتحملكم المسؤولية الكاملة حول ذلك.
إضافة إلى العمل على تكثيف برنامج التثقيف الصحي والمنهج الصحي المدرسي ولاسيما ما يتعلق منه بالنظافة الشخصية والعامة وأساليب الحياة الصحية مع تخصيص نصف ساعة أسبوعياً لكل صف للتثقيف الصحي.
وينص التعميم على متابعة عمل المشرفين الصحيين والتأكيد على جميع العاملين في المدارس لنشر التوعية بين التلاميذ والطلاب حول وسائل الوقاية من العدوى بالأمراض السارية والمعدية، والتنسيق التام مع دائرة الصحة المدرسية فيما يتعلق برصد الإصابات والإخبار عن الحالات المشتبه فيها من الأمراض السارية والمعدية بين التلاميذ والطلاب والعاملين في الحقل التربوي.
وتؤكد التربية في اللاذقية على الالتزام بالشروط الصحية في المقاصف المدرسية المعممة من قبل وزارة التربية، مع التزام عمال المقصف باللباس الخاص وارتداء الكمامات والقفازات داخل المقصف.

مدير تربية دمشق ينفي تحويل مدارس حكومية للاستثمار الخاص

يونس: تجميع الطالبات في مدرسة واحدة لتوفير مكان لإحداث مدرسة للذكور في المهاجرين

محمود الصالح

نفى مدير التربية في دمشق سليمان يونس ما يشاع في وسائل التواصل الاجتماعي عن عزم مديرية التربية منح مدارس حكومية للقطاع الخاص على شكل استثمار أو غيره.
وبيّن مدير التربية في تصريح خاص لـ«الوطن» أن موضوع منح استثمار المدارس الحكومية للقطاع الخاص، هو قرار سيادي حكومي وهذا غير مطروح مطلقاً، وما جرى في منطقة المهاجرين جادات، هو وجود مدرسة السابع عشر من نيسان للبنات فيها ثلاث شعب صفية فقط لا غير، وفي كل شعبة يوجد بحدود ثماني عشرة طالبة، وفي الحي نفسه توجد مدرسة أخرى للبنات هي مدرسة عادلة البيهمية، وبعد ملاحظة إقبال الأهالي على نقل بناتهم من مدرسة السابع عشر من نيسان إلى عادلة البيهمية، حيث بقي في المدرسة بعض الطالبات ممن لم يستطعن الحصول على لا مانع للانتقال إلى مدرسة البيهمية، وبهدف تجميع الطالبات في مدرسة واحدة وتحقيق العدالة بين من استطعن الانتقال إلى تلك المدرسة وبين من لم يستطعن، ونظراً لعدم وجود أكد يونس أنه بعد نقل جميع الطالبات من السابع عشر من نيسان إلى عادلة البيهمية لم يتجاوز عدد الطالبات في الشعبة الواحدة ٣٦ طالبة وهذا مقبول جداً، إحداث مدرسة للذكور، وعدم توافر المكان لذلك قررنا نقل باقي طالبات السابع عشر من نيسان إلى عادلة البيهمية، وإحداث ثانوية للذكور في المهاجرين في مدرسة السابع عشر من نيسان.
وإجابة على سؤال «الوطن» فيما إذا كانت عملية النقل ستنعكس سلباً على الطالبات لجهة عدد الطالبات في الشعبة الواحدة، أكد يونس أنه بعد نقل جميع الطالبات من السابع عشر من نيسان إلى عادلة البيهمية واضطرار الطلاب من أبناء تلك المنطقة للذهاب إلى مسافات بعيدة للالتحاق بأقرب مدرسة ذكور، وكثرة مطالبات الأهالي في وأشار مدير التربية إلى أن هذه العملية يمكن أن تسهم في توفير الكوادر التدريسية الكافية من خلال توحيد المدرسة، حيث كان المدرسون فيما قبل يعطون دروساً في عادلة البيهمية، ومن ثم يكملون نصابهم التدريسي في مدرسة السابع من نيسان.
مدير تربية ريف دمشق ماهر فرج أكد ضرورة العمل على تجميع الدراسة الثانوية في مدارس مركزية، يمكن أن تتوافر لها الكوادر التدريسية الكافية، وتحقق الغاية التعليمية، حيث توجد الآن في ريف دمشق ثانويات لا يوجد في الشعبة الواحدة أكثر من خمسة طلاب، وهناك انتشار جغرافي كبير للمدارس الثانوية انعكس سلباً على العملية التربوية.
وبيّن فرج أن الشعبة الواحدة ومهما كان عدد طلابها تحتاج إلى كل التخصصات التدريسية، وهذا ضمن الظروف الحالية غير ممكن، ويجب العمل على تجميع المدارس الصغيرة والمتناثرة هنا وهناك في مدارس كبيرة تتوافر لها كل مقومات العملية التعليمية من مدرسين ومخابر ووسائل تعليمية.
«الوطن» تابعت هذا الموضوع مع عدد من أبناء المجتمع المحلي في ريف دمشق الذين انقسموا إلى قسمين في آرائهم، الأول يرى أن عملية تجميع المدارس ذات العدد القليل في طلابها في مدارس على مستوى النواحي فيه مصلحة كبيرة للطلاب، ويمكن نتيجة ذلك توفير الكوادر المتخصصة والإشراف التربوي الجيد لتلك المدارس، أما الاستمرار في هذا الانتشار يؤدي الآن إلى عدم توافر الكوادر لهذا العدد الكبير من الثانويات، وأن توافر سيضطر المدرس يومياً إلى التنقل بين أكثر من ثانوية لإكمال تدريس نصابه الأسبوعي، وهذا يؤدي إلى عدم استقرار العملية التربوية.
في الجانب الآخر يرى عدد من أهالي الغوطة وغيرها من أبناء ريف دمشق أن عملية التوسع الجغرافي في إحداث الثانويات قبل الأزمة كان ضرورة ومكسبا للعملية التعليمية، حيث تم إحداث ثانوية في كل قرية كبيرة، ما ساهم في تشجيع متابعة التعليم الثانوي، وأنهى مشكلة التسرب من المدارس، وصحيح أن هناك ثانويات لا يوجد فيها الآن سوى عدد قليل من الطلاب نتيجة تهجير أهالي المنطقة من قبل الإرهاب، لكن هذا الأمر مؤقت وسيعود الطلاب إلى تلك الثانويات كما كان عليه الوضع سابقاً وتمتلئ الشعب الصفية بالطلاب، وعملية مركزة الثانويات ستؤدي إلى تكبد الطلاب مصاريف نقل كبيرة، هذا في حال وجدت وسائل النقل، ما سيحرم الكثير من الطلاب من متابعة تعليمهم.